برغم موقف الرفض الوطني الذي تتخذه جماهير الأرض المحتلة من الاحتلال والسياسة «الاسرائيليين» فإن السلطات «الاسرائيلية» ماضية في سياساتها نحو تحقيق أهدافها بصدد الأرض والشعب ، بهدف خلق وقائع جديدة في المناطق المحتلة لا سيما في الضفة الغربية ، تؤخذ بعين الاعتبار في أية تسوية سياسية حول مستقبل الأرض المحتلة ، سواء في إطار تسوية مع النظام الأردني ومشروع الكونفدرالية ، أو في إطار التسوية الشاملة للصراع العربي «الصهيوني» حسب المشاريع المطروحة أو المحتملة وتتواصل السياسة «الاسرائيلية» القائمة على التمييز الذي لا يشكل التمييز السياسي إلا أحد جوانبه ، ويمتد هذا التمييز ليشمل مختلف الجوانب ، وليصل الى أدق التفاصيل في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية وغيرها . وفق محاور عدة يمكن اجمال أهمها في ثلاث محاور : سياسة نحو الأرض الفلسطينية ، سياسة نحو الشعب الفلسطيني ، السياسة الاقتصادية والاجتماعية وعبر تفاعل هذه المحاور الثلاث تحاول «اسرائيل» ، خلق الوقائع الجديدة التي ينتظر أن تفرز مواقعها في التسوية المقبلة ، من خلال مجموعة الأوراق القوية التي يمكن أن تطرحها على طاولة المفاوضات .

السياسة «الاسرائيلية» نحو الأرض الفلسطينية :

إن الاتجاه العام للسياسة الاسرائيلية نحو الأرض الفلسطينية ، يشير الى أن سلطات الاحتلال ، تتجه نحو اكمال استيلاءها على الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت احتلالها منذ العام ١٩٦٧ ، على طريق السعي لاعلان ضمها النهائي للكيان الصهيوني ، كما كانت قد استولت على الأراضي الفلسطينية في المناطق التي احتلتها عام ١٩٤٨ ، ففي تلك المناطق ، وبفعل التدخل العسكري و«القانوني» من قبل السلطات «الاسرائيلية» فان «ثلثي الأراضي الزراعية التابعة للقرى العربية ، قد تم مصادرتها وتحويلها الى مستوطنات تقتصر على اليهود . . . (بواسطة) الاجراءات «القانونية» التي اتخذتها الحكومة والبرلمان الاسرائيليان ، بطرد السكان العرب الواقعين تحت الاحتلال منذ عام ١٩٤٨ من أراضيهم»[٢] .

ويتفاوت اليوم ـ حسب المصادر ـ حجم الأراضي التي استولت عليها السلطات «الاسرائيلية» من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة . فالضفة الغربية التي تبلغ مساحتها ٥,٨ مليون دونم ، وحسبما أفادت مصادر فلسطينية[٣] وأمريكية[٤] فقدت ٤٣٪ بالمئة من مجمل مساحتها ، بسبب استيلاء «اسرائيل» عليها ، بينما ذكرت مصادر «اسرائيلية»[٥] أن ثلثي مساحة الضفة الغربية قد أصبح تحت الهيمنة «الاسرائيلية» المباشرة ، وهو ما يساوي ٣,٧مليون دونم من مساحتها الاجمالية .

ومنذ احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧ ، وضعت السلطات «الاسرائيلية» يدهاعلى جميع الأراضي الحكومية ، والتي تزيد مساحتها على مليون دونم ، وتعادل ١/ ٥مساحة الضفة الغربية ، وحسب المصادر «الاسرائيلية» فإن الصندوق القومي اليهودي «الكيون كايميت» امتلك حتى مطلع عام ١٩٧٣ ما يزيد مساحته على ١١٥ ألف دونم من الأراضي الزراعية في الضفة ، ومعظمها غير مسجل باسمه[٦] . وفي غور الأردن ، صادرت سلطات الاحتلال نحو ٩٠ألف دونم ، تشكل حوالي ٦٠بالمئة من الأراضي الصالحة للزراعة في النور : ٩٠بالمئة منها أراضي خاصة ، وأملاك غائبين ، و٩بالمئة أملاك دولة . وقد تمت هذه المصادرة بطرق مختلفة ، وبدواعي الأمن والاستيطان . كما تمت مصادرة مئات الآلاف من الدونمات في الخليل ونابلس والقدس لنفس الدواعي ، وبنفس الطرق . ففي القدس وحدها بلغت مساحة الأراضي المصادرة ، ما يزيد عن ١٦٠الف دونم من اراضي المدينة والقرى المحيطة بها منذ الاحتلال وحتى نهاية عام ١٩٨٠[٧] . ومنذ مطلع عام ١٩٨١ ولغاية شهر حزيران ١٩٨٢ ، صودر في منطقة القدس أيضا ما مجموعه ٤٥٥٩٧ دونم ، إضافة لعدة آلاف من الدونمات جرى مصادرتها جنوب رام الله[٨] وبذلك يكون مجموع

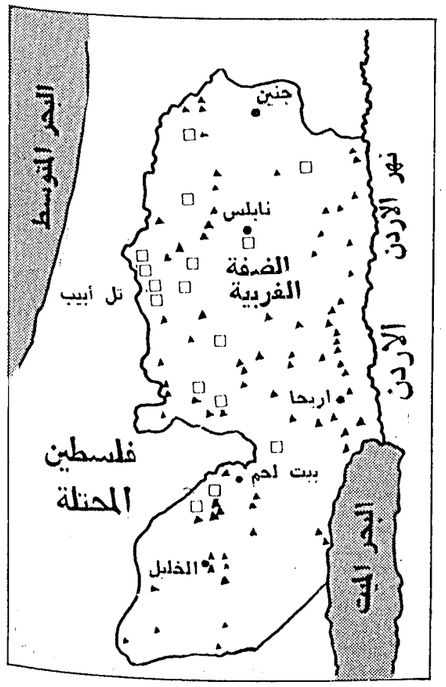

خارطة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية

ما صودر من اراضي في منطقة القدس خلال خمسة عشرة سنة في ظل الاحتلال ٢٠٥٥٩٧دونم .

ويأتي هذا الاستيلاء الواسع النطاق على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية في إطار نزع ملكية الأرض من الفلاحين الفلسطينيين ، ووضعها تحت تصرف الجهات الاستيطانية والمستوطنين ، بهدف إقامة المستوطنات عليها ، والتي تطورت في الضفة الغربية على النحو التالي :

الجدول رقم (١) مستوطنات الضفة الغربية

من ١٩٦٧ ـ١٩٧٧	٥٦مستوطنة
من ١٩٧٧ ـ١٩٨٢	٥٤مستوطنة

وحسب المصادر المختلفة ، فإن ما يتراوح بين (١٠٣و١١٠) مستوطنات ، قد أقيمت في الضفة الغربية منذ الاحتلال وحتى نهاية العام ١٩٨٢ ، موزعة على كافة مناطق الضفة ، وقد أفاد تقرير اعدته دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية : أنه قد أقيم في السنوات الخمس السابقة وحدها ٧٩مستوطنة في الضفة الغربية ، وغور الأردن[٩] ، وكشف بنك «اسرائيل» المركزي : أنه قد طرأ ارتفاع بنسبة ٢٢٠بالمئة على البناء الاستيطاني في المناطق المحتلة عام ١٩٨١ بالمقارنة مع عام ١٩٨٠[١٠] . وقد بلغت مساحة الأراضي الموضوعة بتصرف ٤٨مستوطنة من أصل ٩٨ كانت قائمة في عام ١٩٨٠ (٩منها كان في طور الانشاء) ما يزيد مساحته عن (٢٨٨) ألف دونم ، معظمها جرى مصادرته من أيدي الملاكين الفلسطينيين .[١١]

أما في قطاع غزة ، ففي اعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، قامت السلطات «الاسرائيلية» بوضع يدها على الأراضي الحكومية في القطاع والتي تبلغ مساحتها (١٢٠)الف دونم ، وتساوي أكثر من ٣٢٪ من مجمل مساحة القطاع البالغة (٣٧٠) ألف دونم ، وقامت على اثر ذلك بعزل (٢٢)ألف دونم منها لفرض الاستيطان . وصادرت إضافة لذلك (٨٠٠) دونم من أراضي قرية بيت حانون عام ١٩٦٩[١٢] ، وفي عام ١٩٧٨ ، صادرت سلطات الاحتلال (٢٠٠) دونم جنوب دير البلح لتوسيع مستوطنة تل ـ أو، ثم صادرت عام ١٩٧٩ ، (٢٠٠٠)دونم من أراضي بيت لاهيا شمال غزة ، وبلغت مساحة الأراضي الموضوعة بتصرف خمس مستوطنات من أصل أحد عشر مستوطنة قائمة في نهاية عام ١٩٨٠ في قطاع غزة ما مساحته (٣٧٤٠٠)دونم[١٣] ، ويذكر نجيب الأحمد في كتابه «دولة الاحتلال الصهيوني» أن مجموع الأراضي التي استولت عليها السلطات الاسرائيلية من أصحابها في القطاع خلال عشر سنوات من الاحتلال قد بلغت (٢٠٠ ,٦١) دونم[١٤] ، وقد بلغت البنية الاستيطانية الخط التطوري حسب الجدول :

الجدول رقم (٢) مستوطنات غزة

١٩٦٧ ـ١٩٧٧	٧مستوطنات
١٩٧٧ ـ١٩٨٠	٤مستوطنات

وإضافة للمستوطنات القائمة في الضفة وغزة ، فقد كشفت المصادر «الاسرائيلية» تبلغ تكاليف بناءها ٨٣٠مليون دولار[١٥] ، مما سيؤدي الى زيادة مساحات الأرض الفلسطينية المصادرة في الضفة ، ويرفع عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية من ٢٥الف حالياً الى ٥٠ألف قبل نهاية العام الحالي[١٦]ـ١٩٨٣ ـ وذلك حسب مصادر رسمية في المنظمة الصهيونية العالمية . وبناء الـ٣٥مستوطنة الجديدة سيتم رفع عدد اليهود في الضفة ـ عدا القدس ـ الى ١٠٠ ألف مستوطن في عام ١٩٨٥ .

ووفقاً للمعطيات الرقمية السابقة فانه من الواضح ان الهجمة «الاسرائيلية» على الضفة الغربية ، تسير بأعلى الوتائر ، بهدف الاسراع بتهويدها في ظل سلطة التحالف اليميني الحاكم بزعامة الليكود ، ورموزه الثلاثة : بيغن ـ شارون ـ شامير . وقد دافع وزير خارجية العدو ، اسحاق شامير عن سياسة الاستيطان «الاسرائيلي» معلناً : «ان اسرائيل غير مستعدة للتخلي عن الضفة وقطاع غزة المحتلين»[١٧] . وكان يهودا بن مئير وكيل الخارجية «الاسرائيلية» قد أعلن أن : «إقامة (المستوطنات) يشكل حقاً طبيعياً لاسرائيل» ، التي أوضحت انها ستواصل إقامة هذه المستوطنات ، وأنه يحق لليهود الاستيطان في جميع أنحاء أرض ـ اسرائيل»[١٨] .

وحول سؤال عن استعداد «اسرائيل» لوقف بناء المستوطنات في الضفة الغربية لمندوبي التلفزيون الامريكي ، أجاب «ارئيل شارون» وزير الحرب الصهيوني بقوله : «لا أعتقد أن في استطاعة اسرائيل قطع مثل هذا العهد ، نظراً الى أن لدينا خطة استيطان هي جزء من سياسة الأمن الوطني» وأضاف : «إن المستوطنات ليست عقبة في طريق السلام» ، «وأن اسرائيل لا ترغب في التخلي عما يعتبر «جزءاً من أراضيها»[١٩] .

وكان الكاتب «الاسرائيلي» زئيف تسور (حزب العمل) ، قد أوضح من جانبه طبيعة الصراع الذي يخاض على الأرض بين العرب واليهود بقوله : «عملياً يوجد تنافس قومي على جانبي الخط الأخضر (حدود ١٩٤٨) على كل صخرة وتلة ، وكل قطعة أرض . . تنافس على عبريتها ، وحاجة اسرائيل لها . . هناك تجمعات عربية اقليمية وديمغرافية ، تنطوي على مخاطر ، أن تصبح دولة فلسطينية[٢٠]» ويرى تبعاً لذلك ، ان الاستيطان أفضل طريقة لحسم هذا الصراع ، مطالباً بخطة استيطان يهودية «تأخذ بالحسبان الاعتبارات الاقليمية والديمغرافية» على طريق تفتيت التواجد العربي : أرضاً وشعباً ، عبر نزع ملكية الأرض الفلسطينية ، وإقامة المستوطنات عليها .

وعملية الاستيطان بغض النظر عن الكثير من جوانبها ، فانها تعني «تحويل الموارد ، ولا سيما المياه والأراضي من خدمة السكان العرب الى خدمة الكيان الصهيوني ، وهذه العملية مستمرة تحت ظروف الاحتلال العسكري الذي ينكر على السكان العرب حقوقهم القانونية في الملكية ، واستخدام الأرض . والوصول الى سبل الانصاف القانونية المناسبة»[٢١] .

السياسة «الاسرائيلية» نحو سكان الضفة والقطاع :

إن جوهر السياسة الاستيطانية «الاسرائيلية» نحو سكان المناطق المحتلة تهدف الى : تدمير البنية الوطنية والقومية لعرب المناطق المحتلة ، بكل ما تحمويه هذه البنية من خصوصيات تاريخية وثقافية وحضارية ، تمهيداً لالحاقهم بالمشروع الصهيوني الاستيطاني .

ومنذ بداية المشروع الصهيوني ، في فترة «اليشون» حاولت الحركة الصهيونية ، (والسلطات الصهيونية فيما بعد قيام الكيان) تمزيق الانتماء الوطني والقومي لعرب فلسطين والمناطق المحتلة ، من خلال الايهام بوجود عدة قوميات ، أو أقليات قومية فيما بينهم ، ومثال ذلك السعي لتأكيد وجود قومية «درزية» في مناطق الجليل والجولان . كما قامت السلطات ذاتها بمحاولات لتمزيق الوحدة الوطنية للسكان عبر تقسيمهم الى أديان وطوائف ، متخذة من وضعها الديني ، وانتمائها الاثني مبررا لقيام هذا التمايز والتقسيم .

وبفعل قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ ، جرى تمزيق البنية السياسية والاجتماعية ، والاقتصادية للشعب الفلسطيني ، اذ أخضع الشعب ، كما الأرض الفلسطينية لسلطات مختلفة لها أوضاعها السياسية والقانونية ، والادارية والاقتصادية . . . ولكن احتلال «اسرائيل» لبقية الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ ، والنهوض الوطني الفلسطيني ، وانطلاقة الكفاح المسلح ، وتبلور الشخصية الوطنية الفلسطينية ، قد دفع من جديد نحو بلورة الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني في مواجهة حملات التصفية والتهويد التي تقوم بها «اسرائيل» منذ قيامها ، وبرغم كل المساعي «الاسرائيلية» ، والتي كانت قد حققت بعض النجاح بعد هزيمة ١٩٤٨ ، داخل حدود ١٩٤٨ ، وفي بعض المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ على نطاق أضيق ، فإن هذه النجاحات ، أخذت في التراجع ، والانحسار لا سيما في الجليل والجولان ، وفي أوساط عرب الهيب ، ومناطق ١٩٤٨ عموماً .

إن تجليات السياسة «الاسرائيلية» نحو سكان المناطق المحتلة لتدمير الشخصية الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني أكثر ما تتجلى في سياسة التمييز العنصري ، والاضطهاد القومي والطبقي الذي تطبقه على كل المستويات ، ومختلف الأصعدة . ولا يعدو الاضطهاد والتمييز السياسي الا أن يكون وجهاً واحداً من وجوه السياسة العنصرية الفاشية «الاسرائيلية» في المناطق المحتلة ، بل وحتى داخل حدود ١٩٤٨ ، تتناول بعضها لاحقاً .

«فاسرائيل» التي تفاخر بانها دولة «ديمقراطية» في وسط دكتاتوري في المنطقة ، وموقع متقدم للعالم الحر ، في وسط متخلف ، تقيم في الأرض المحتلة كيانين مختلفين ومنفصلين : «كيان يهودي اسرائيلي ديمقراطي» و«كيان عربي اضطهادي» في المناطق المحتلة ، وفي التجمعات ذات الكثافة العربية العالية . في الكيان اليهودي تتوفر الخدمات والمرافق ، وتصان الحريات ، ويسمح بتشكيل المنظمات السياسية والاجتماعية في حدود النظام الحر ، بينما لا يؤمن في الكيان العربي الحد الأدنى من الخدمات والحريات ، ويقمع بمنتهى الفاشية أي نشاط سياسي أو غيره لا يتناسب ومخططات السلطات العسكرية الاسرائيلية ، وذلك بموجب «القوانين والانظمة النافذة»[٢٢] .

ويصف الكاتب «الاسرائيلي» عانوس ايلون في مقال له في «هآرتس»[٢٣] سياسة التمييز العنصري الذي تمارسه السلطات «الاسرائيلية» قائلاً : «اننا نعيش في ظل ديمقراطية الأسياد ، ونسيطر على قطاع كبير من جماهير شعب آخر (الشعب الفلسطيني) لنحرمه من أية حقوق حتى من الحد الأدنى للحقوق الانسانية الاساسية» «شعب يعيش في